

Distr.: General
21 July 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين
لأوروغواي والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

تحيل أوروغواي والسويد طيه، بصفتها الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، مذكرة توجز وقائع الاجتماع الذي عقد في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧ بشأن المرأة والسلام والأمن في اليمن (انظر المرفق).
ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أولوف سكوغ

السفير

(توقيع) ماثيو رايكروفت

السفير

(توقيع) إلبيو روسيلي

السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأوروغواي والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن

موجز وقائع الاجتماع المعقود بشأن اليمن، في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧

في ٢٣ آذار/مارس، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعه الأول بشأن المرأة والسلام والأمن في اليمن. وتلقى الأعضاء إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ومنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن. وقامت وزيرة خارجية السويد بافتتاح الاجتماع. وسلطت الضوء على أهمية دور فريق الخبراء غير الرسمي في تزويد خبراء مجلس الأمن بالخبرة الميدانية وبمعلومات وتحليلات مستوفاة، ورحبت ببرنامج المرأة اليمنية للسلام والأمن، الذي أعده ممثلو المجتمع المدني اليمني وتم إطلاع الأمين العام والمبعوث الخاص والمجلس وراعيي عملية السلام عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وشددت بوجه خاص على أهمية مشاركة المرأة في عملية السلام والحاجة إلى حلول سياسية تشمل النساء من أجل كفالة السلام والتنمية المستدامين.

وأثناء مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في اليمن في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بلغت مشاركة المرأة مستويات غير مسبوقة، وتمخض المؤتمر عن اتفاقات هامة بشأن وضع دستور في المستقبل. إلا أن تلك المساعي توقفت بسبب النزاعات المسلحة وأعقبتها أعمال عنف وسياسة إقصائية لمدة سنتين. واستنادا إلى نتائج المؤتمر المتفق عليها، واصل مكتب المبعوث الخاص الطلب إلى الأطراف كفالة أن تشكل النساء ما لا يقل عن نسبة ٣٠ في المائة من مندوبيها الذين يحضرون جولات محادثات السلام والحوار السياسي، وتطبيق نفس الحصة على حكومة الوحدة الوطنية، بيد أن الأطراف لم تستجب بعد لهذا النداء. فعلى سبيل المثال، خلال مفاوضات السلام التي جرت في الكويت في عام ٢٠١٦، كانت هناك ثلاث نساء فقط من بين ٢٨ مندوبا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في إطلاق شبكة من نساء المجتمع المدني والأحزاب السياسية تضم ٦٠ عضوا - التوافق النسوي اليمني من أجل السلام والأمن - وهي الشبكة التي اعتبرها المبعوث الخاص مصدرا لتقديم المشورة بانتظام له ولفريقه بشأن طائفة واسعة من القضايا، من قبيل الحكم المحلي وإدارة الأمن ووقف التصعيد وسوء التغذية وغيرها من البنود المدرجة في جدول أعمال المحادثات.

ولخص ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولويات التي حُدِّدت في التوافق النسوي اليمني أثناء الاجتماعات الثمانية التي عقدتها الشبكة في الأشهر الستة السابقة، ألا وهي: الوقف الفوري لإطلاق النار وتغليب الحلول السياسية على الحلول العسكرية؛ ومرور المساعدات الإنسانية بسرعة وبدون عوائق والحاجة إلى توزيعها على نحو عادل؛ واستئناف مفاوضات السلام الشامل استنادا إلى سياسة الشمول ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك أهمية تمثيل المرأة على جميع مستويات الحكومة. وقد أبرزت الشبكة مرارا أن المدنيين هم أول من يتأثر بالخطر، وأن الأسر المعيشية التي تعيلها إناث هي الأشد تضررا من تعليق الدعم المقدم من صندوق الرعاية الاجتماعية إلى ١,٥ مليون مستفيد في اليمن.

وسلط المتكلمون الضوء على تأثير الأزمة الإنسانية على النساء والفتيات. وقد احتلت اليمن المرتبة الأخيرة في الترتيب المستند إلى مدى تحقيق المساواة بين الجنسين عندما اندلع النزاع، وازدادت بعد مرور ستة أشهر على اندلاعه حوادث العنف الجنساني بنسبة ٧٠ في المائة. وتفيد التقديرات أن ٣ ملايين من النساء والفتيات في سن الإنجاب معرضات حالياً لخطر العنف الجنساني. وقد أدى التشرّد الداخلي لأعداد هائلة من الناس إلى ظهور استراتيجيات سلبية للبقاء، مثل زواج الأطفال والبغاء القسري، في مجتمعات المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة على حد سواء. وهناك شواغل إزاء احتمال وجود صلات بين الهجرة والاتجار والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات من قبل الجماعات المسلحة التي تنشط في اليمن، إلا أن هناك قصورا كبيرا في الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي بسبب العار والوصم والخوف من الانتقام، وعدم وجود ما يكفي من الخدمات، واشترط أن يقوم مقدمو الخدمات بإحالة القضايا إلى الشرطة. وليس هناك سوى عدد ضئيل من الاختصاصيين الطبيين المدربين على تقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي، وليس ثمة مبادئ توجيهية وطنية تتعلق بالمعالجة السريرية لضحايا الاغتصاب. ولا تعمل سوى نسبة ٤٥ في المائة من المرافق الصحية. وفي ظرف عامين فقط، أدى النزاع إلى إلغاء المكاسب التي حُققَت على مدى عقدين من الزمن في مجال التعليم، ويتوقع أن تبلغ النسبة المئوية للنساء اليمنيات الأميات ٦٦ في المائة، مقابل ٥٠ في المائة فقط قبل بضع سنوات. وفي بعض المناطق، فإن أكثر من ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية المشردة تعيلها امرأة، وهي زيادة ملحوظة عما كانت عليه هذه النسبة قبل الأزمة الحالية، حيث كانت تبلغ ٩ في المائة. وتعاني تلك الأسر المعيشية من زيادة انعدام الأمن الغذائي ومن انخفاض كبير في الدخل الشهري.

وردا على أسئلة بشأن القدرة على التصدي لتلك التحديات، قال المبعوث الخاص إن مكتبه يقوم بإنشاء وحدة استشارية تعنى بالمرأة والسلام والأمن، إلا أنها لن تحظى بالتمويل من خارج الميزانية إلا لمدة سنة واحدة. ولدى الفريق القطري للعمل الإنساني مستشار أقدم للشؤون الجنسانية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، جعل من الحماية والمساواة دعائمين لخطة عمل الفريق القطري لعام ٢٠١٧، وهي الخطة التي أدت إلى تحسين مستوى مراعاة الفوارق بين الجنسين عند إجراء عمليات التقييم وتنفيذ المشاريع، وإلى إيلاء اهتمام خاص لجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في معظم مجموعات العمل الإنساني. ولدى المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني، التي تتألف من ٣٠ منظمة، وجود تنفيذي في ١٩ من أصل ٢٢ محافظة، ومنسقون في صنعاء والحديدة في الشمال، وفي عدن في الجنوب، إلا أنها لم تتلق سوى ربع المبلغ الذي طلبته لبرامجها في السنة السابقة، وهو ٩ ملايين دولار.

وشملت التوصيات التي قدمها المشاركون وأمانة الفريق ما يلي:

(أ) تمويل النداء الإنساني والارتقاء بصحة الأم، وتنظيم الأسرة، وتقديم الخدمات لضحايا العنف الجنساني بوصفها أولويات في الاستجابة لحالات الطوارئ، على قدم المساواة مع غيرها من المبادرات المنقذة للحياة. وينبغي لمبادرات محددة أن تشمل الحصول مجانا على خدمات تنظيم الأسرة، وزيادة مدى توافر مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ والمعالجة السريرية لضحايا الاغتصاب، ورعاية التوليد في الحالات الطارئة، واستخدام البيوت الآمنة، وتقديم الدعم المادي إلى الأسر المشردة التي تعيلها نساء وفتيات؛

- (ب) تيسير مشاركة النساء من جميع أنحاء اليمن في مؤتمر إعلان التبرعات على المستوى الوزاري في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠١٧ وسائر المحافل الدولية؛
- (ج) إنشاء ترتيبات للرصد والتحليل والإبلاغ فيما يخص العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، مع التركيز بشكل خاص على صلته بالهجرة والاتجار؛
- (د) الطلب إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب ضمان مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في كل ما تجرّبه من عمليات التقييم وكل ما تقدمه من مساعدة تقنية ومن توصيات فيما يتعلق باليمن، وفقاً للقرارين ٢٢٤٢ (٢٠١٥) و ٢٣٣١ (٢٠١٦)؛
- (هـ) اقتراح أن تضاف في المفاوضات المقبلة بشأن ولاية فريق الخبراء المعني باليمن عبارة "بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني" فيما يتعلق بانتهاكات الأحكام الواجبة التطبيق من القانون الدولي لحقوق الإنسان كجزء من معايير الإدراج في القائمة وزيادة قدرة الفريق المعني بالمسائل الجنسانية، التي يتناولها حالياً خبير يتولى المسؤولية عن العديد من المجالات الأخرى؛
- (و) ضمان التمويل المستدام لدعم قدرات مكتب المبعوث الخاص في مجال المرأة والسلام والأمن؛
- (ز) إدراج ما يلي في المقررات والقرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية المقبلة وسائر أنواع بيانات مجلس الأمن بشأن اليمن:

'١' توجيه نداءات إلى أطراف النزاع لضمان تمثيل النساء نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من المشاركين في جميع مفاوضات السلام وإشراك وفد مشترك بين الأطراف يكون جميع أعضائه من النساء؛

'٢' إدانة جميع الاعتداءات على النشاط في مجال حقوق المرأة والمدافعات عن حقوق الإنسان، وتوجيه نداءات من أجل وضع آليات للرصد والإبلاغ تمكّن الناشطات من الإبلاغ بصورة آمنة عن الشواغل التي تساورهن إزاء أمنهن؛

'٣' توجيه نداءات إلى الأمم المتحدة ومانحيها لضمان توافر الخبرة الجنسانية بصورة منهجية للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وجعل التحليلات والتقييمات الجنسانية أمورا روتينية؛

'٤' بالإشارة إلى الالتزامات القائمة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، توجيه نداءات من أجل وقف نقل الأسلحة إلى الأطراف عندما يُحتمل إلى حد كبير أن تقوم هذه الأطراف بارتكاب أو تيسير ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني - وهي توصية قدمتها مرارا المنظمات النسائية في تقاريرها الواردة من اليمن أو بشأنها.

وأعرب الرئيسان المشاركان عن التزامهما بإطلاع الأطراف اليمنية المعنية على تلك التوصيات وبالاجتماع مرة أخرى بعد ستة أشهر.